إستراتيجية مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي والبرامج الإستراتيجية في إطار عملية التجديد الرابعة لصندوق البيئة العالمية (GEF-4)

مقدمة

1. يعرض هذا المنشور إستراتيجية مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي والبرامج الإستراتيجية في إطار عملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية (G-4) (2007– 2010) المعتمدة من مجلس صندوق البيئة العالمية في سبتمبر/أيلول 2007.

2. عند تجديد موارد الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية في عام 2006، طلب مجلس صندوق البيئة العالمية من سكرتاريته ضرورة استعراض ومراجعة الإستراتجيات الخاصة بمجالات التركيز الستة للصندوق مع الأخذ في الحسبان قضايا مثل الإدارة المستدامة للغابات والإدارة السليمة للمواد الكيميائية.[1]

3. في ديسمبر/كانون الأول 2006، عرض المدير التنفيذي للصندوق على المجلس خطة لزيادة كفاءة وأثر صندوق البيئة العالمية. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لهذا البرنامج الإصلاحي في التخلي عن النهج السابق المتمثل في اتخاذ إجراءات تدخلية بشأن مشروعات فردية واستبدال هذا النهج بمزيد من التركيز على البرامج من جانب الصندوق. ولهذا النهج هدفان هما: أ) تركيز موارد التمويل المحدودة اللازمة لعملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية على مجموعة من القضايا ذات الأولوية من حيث الاهتمام البيئي العالمي؛ و ب) ربط المشروعات مع بعضها البعض لتحقيق آثار أقوى.

4. تعتبر الإستراتيجية الخاصة بتدهور الأراضي المعروضة في هذا الصدد نتاج عملية تشاورية اشتركت فيها مجموعات استشارية خارجية، وساهم فيها أعضاء مجلس صندوق البيئة العالمية، وأمانات الاتفاقيات، وهيئات صندوق البيئة العالمية، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، وشركاء آخرون لصندوق البيئة العالمية.[2]

5. تعتمد هذه الإستراتيجية على الإنجازات والتجارب السابقة لصندوق البيئة العالمية في مجال تدهور الأراضي. ويتمثل هدف مجال التركيز هذا في كبح جماح الاتجاهات الحالية المفضية إلى تدهور الأراضي وعكس اتجاه كل ما يؤدي إلى ذلك حيث إن تدهور الأراضي لا يؤثر فقط على سبل كسب العيش للناس ولكنه يؤثر أيضاً على المرونة التي تتمتع بها النظم الإيكولوجية. وسيتحقق ذلك من خلال السياسات والممارسات المفضية إلى الإدارة المستدامة للأراضي التي تحقق، في الوقت نفسه، منافع بيئية عالمية جنباً إلى جنب مع مساندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني.

---

[1] التوصيات بشأن السياسات (GEF/R.4/32) الخاصة بالعملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية.

[2] وثائق عمل وتعليقات تم الحصول عليها من شركاء الصندوق وهي متاحة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.thegef.org) تحت عنوان سياسات صندوق البيئة العالمية.

6. كخطوة نحو مزيد من النُهج البرامجية، تم إعداد برامج إستراتيجية دعماً للأهداف الطويلة الأجل. وتحدد هذه البرامج الإستراتيجية محاور تركيز صندوق البيئة العالمية أثناء العملية الرابعة لتجديد موارده، وقد تم اختيار هذه البرامج الإستراتيجية وتحديدها بالنظر إلى أهميتها، والحاجة الماسة إليها، وفعاليتها من حيث التكلفة وذلك من منظور البيئة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الأولويات التي حددتها البلدان، وكذلك الإرشادات العامة الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات البيئية المتعددة الأطراف قد تم أخذها أيضاً في الاعتبار. إضافة إلى ذلك، تتيح هذه البرامج الإستراتيجية همزة وصل وسيطة بين مستوى المشروعات وبين الأهداف الطويلة الأجل لصندوق البيئة العالمية في إطار مجالات تركيز الصندوق. وثمة ثلاثة برامج ستساند الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف مجال التركيز هذا ومقاصده: (أ) الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي الرعوية، و(ب) الإدارة المستدامة للغابات في مناطق الإنتاج، و(ج) الاستثمار في النُهج المبتكرة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي لتحسين وتطوير قاعدة المعارف لدى صندوق البيئة العالمية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي من أجل الاستثمارات المستقبلية.

7. تحل الأهداف والبرامج الإستراتيجية الطويلة الأجل التي تتم إعادة تحديدها في كل فترة خاصة بإعادة تجديد موارد الصندوق محل الهيكل السابق لبرامج العمليات والأولويات الإستراتيجية. أما الهيكل الجديد، الذي يوجزه الجدول التالي بشأن مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي، فهو يوازن بين الاستمرارية والمرونة، ويساند التركيز على النتائج.

الجدول 1: الأهداف الطويلة الأجل والبرامج الإستراتيجية بشأن تدهور الأراضي في عملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية

الأهداف الطويلة الأجل	**البرامج الإستراتيجية لعملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية**
1: إعداد بيئة مواتية وداعمة تضع الإدارة المستدامة للأراضي في صلب سياسات وممارسات التنمية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية **2: النهوض بالاستثمارات التي تستهدف الإدارة المستدامة للأراضي والتي تحقق منافع متبادلة للبيئة العالمية وسبل كسب العيش على الصعيد المحلي**	**1. مساندة الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي الرعوية** **2. مساندة الإدارة المستدامة للغابات في مناطق الإنتاج** **3. الاستثمار في النُهج الابتكارية في مجال الإدارة المستدامة للأراضي**

8. ثمة توافق بين إستراتيجية مجال التركيز وإطار الإدارة المستندة إلى نتائج بالنسبة لصندوق البيئة العالمية، وذلك بغية توجيه الإستراتيجيات نحو منافع بيئية عالمية ملموسة، وتهيئة البيئة المواتية لرفع التقارير على نحو ملائم عن تنفيذ

هذه الإستراتيجيات. ويتم تخصيص آثار متوقعة طويلة الأجل على البيئة العالمية لكل هدف من هذه الأهداف، وتخصيص نواتج متوقعة وسيطة لكل برنامج من هذه البرامج الإستراتيجية. ومن ثم، يتوقع أن تساند هذه المشروعات الجهود الرامية إلى تحقيق الآثار والنواتج المحددة على مستوى البرامج.

9. تم تحديد مؤشرات مؤقتة لكل أثر متوقع ولكل ناتج متوقع. وستتيح هذه المؤشرات إجراء متابعة منتظمة للتحقيق الفعلي للآثار والنواتج المتوقعة. وستتم مواصلة تطوير المؤشرات فيما يتعلق بإطار الإدارة المستندة إلى تحقيق نتائج الخاصة بصندوق البيئة العالمية.

10. تسعى الإستراتيجية الخاصة بتدهور الأراضي المطروحة في هذا الصدد إلى توجيه الجهات المساندة للمشروعات في البلدان المعنية وفي هيئات صندوق البيئة العالمية، وغيرها من الجهات الشريكة للصندوق أثناء عملية إعداد ومراجعة مقترحات المشروعات الخاصة بعملية تجديد الرابعة لموارد الصندوق، وستبدأ سكرتارية الصندوق في إعداد الأهداف الطويلة الأمد والبرامج الإستراتيجية لعملية التجديد الخامسة لموارد الصندوق في عام 2008 بهدف تقديم البرامج الإستراتيجية المقترحة لعملية التجديد الخامسة لموارد الصندوق إلى مجلس الصندوق في أول اجتماع له في عام 2009.

أولاً. خلفية عامة

1. يؤدي تدهور الأراضي إلى الإضرار بوظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، الأمر الذي يعرض سبل كسب العيش والاقتصادات والمجتمعات لمخاطر. ويعد هذا الأمر قضية تخص البيئة والتنمية العالميتين.[3] ويتمثل الغرض من مجال تركيز صندوق البيئة العالمية الخاص بتدهور الأراضي في تشجيع التغيير الذي يطال النظام بأكمله للسيطرة على خطورة ونطاق تدهور الأراضي الآخذين في الزيادة بغية تحقيق منافع بيئية عالمية. أما أداته فهي الإدارة المستدامة للأراضي.[4] ويعتبر الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي بهدف مكافحة تدهورها والحيلولة دون حدوث ذلك في المناظر الطبيعية

---

[3] انظر "الأثر العالمي لتدهور الأراضي"، دراسة تم تكليف الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لصندوق البيئة العالمية للقيام بها.

[4] تعرف الإدارة المستدامة للأراضي بأنها استخدام موارد الأراضي (على سبيل المثال التربة، والغابات، والأراضي الرعوية، والمياه، والحيوانات، والنباتات) لإنتاج السلع التي تفي باحتياجات الإنسان مع ضمان استمرارية هذا الإنتاج لأجل طويل. *وتعتبر الإدارة المستدامة للأراضي هي الأساس الذي يستند إليه كل من الزراعة المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي، وتمثل مكوناً إستراتيجياً للتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.* وهي معنية بالأهداف المتداخلة في أغلب الأحوال الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المكثفة مع الحفاظ على وظائف حفظ الحياة الإيكولوجية والعامة الموجودة في موارد الأراضي وتعزيزها. تعتبر ممارسة وتطبيق مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي أحد الخيارات القليلة المتاحة لمستخدمي الأراضي لزيادة دخلهم دون تدمير الجودة النوعية للأراضي كأساس للإنتاج. *(المصدر: مقتبس من إرشادات البنك الدولي الخاصة برصد الأثر* http://wbln0018.worldbank.org/essd/susint.nsf/Image+Catalog/slm.pdf/$File/slm.pdf*)*

الأوسع نطاقاً من السبل الأساسية التي تتميز بفاعلية التكلفة لتحقيق منافع بيئية عالمية أخرى مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتخفيف من وطأة تغير المناخ، وحماية المياه الدولية.[5]

2. وبالنسبة لعملية التجديد الرابعة لموارد الصندوق، تم تخصيص 300 مليون دولار أمريكي لمجال التركيز هذا. ولا تكفي هذه الموارد لتغطية تكاليف منع ومكافحة وعكس اتجاه الأعمال المفضية إلى تدهور الأراضي في جميع المناطق المتضررة. ومن ثم فإن هذه الإستراتيجية معنية بتخصيص الموارد المتاحة بالطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة بهدف منع ومكافحة تدهور الأراضي وفقاً لتوصيات تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية،[6] ولن تركز على إعادة تأهيل الأراضي التي تدهورت بالفعل أو إعداد وتطوير تقنيات المكافحة. وستتم الاستعانة بنهج المناظر الطبيعية الذي يعتمد مبادئ النظم الإيكولوجية لتناول الإجراءات التي تتيح للناس سلع وخدمات النظام الإيكولوجي على النطاقين المحلي والعالمي. على أن تُعطى أولوية للمناطق: أ) المتضررة بصورة خطيرة من جراء تدهور الأراضي، غير أن ثمة إمكانات تتمتع بها تساعد على تهيئة وتدعيم بيئة مواتية للإدارة المستدامة للأراضي؛ و ب) التي تبدي تحسينات واعدة يمكن تعميمها على المناطق المجاورة والمجتمعات المحلية الأخرى.

3. تتوافق هذه الإستراتيجية مع الأهداف الإنمائية للألفية،[7] لاسيما تخفيض أعداد الفقراء والاستدامة البيئية، ومع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)[8]، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (UNFF)[9].

ثانيا. أهداف مجال التركيز

4. تتمثل أهداف مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي (التصحر وإزالة الغابات) في كبح جماح الاتجاهات الحالية المفضية إلى تدهور الأراضي وعكس اتجاه كل ما يؤدي إلى ذلك. وسيتحقق ذلك من خلال السياسات والممارسات المفضية إلى الإدارة المستدامة للأراضي التي تحقق، في الوقت نفسه، منافع بيئية عالمية جنباً إلى جنب مع مساندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني. وستساهم الإجراءات التي ستُتخذ في هذا الشأن في البرامج الوطنية في مجال

---

[5] . انظر "تدهور الأراضي كقضية بيئية عالمية: مزيج من ثلاث دراسات قام صندوق البيئة العالمية بالتكليف بإجرائها لتعزيز قاعدة المعارف بهدف مساندة مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي" الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لصندوق البيئة العالمية، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، نشرة رقم (GEF/C.30/Inf8.) مجلس صندوق البيئة العالمية.

[6] انظر "النظم الإيكولوجية والرفاهية البشرية: تقرير توليفي، تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، 2005 http://www.millenniumassessment.org/documents/document.356.aspx.pdf

[7] http://www.un.org/millenniumgoals

[8] تهدف هذه الاتفاقية إلى "إستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد، في المناطق المتضررة والمتأثرة، على تحسين إنتاجية الأراضي، وإعادة تأهيلها وصونها وإدارتها وإدارة موارد المياه بصورة مستدامة بما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، لا سيما، على مستوى المجتمعات المحلية. مادة 2، الهدف الثاني، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
http://www.unccd.int/convention/text/convention.php?annexNo=-1

[9] . ثمة وظائف ستة رئيسية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تتضمن تعزيز "الالتزام السياسي نحو إدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة." http://www.un.org/esa/forests/about.html

إدارة الموارد الطبيعية متضمنة الإدارة المستدامة للغابات[10]، والتكيف مع تغير المناخ، والإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية التي تغطي الفروع والقطاعات لتحقيق منافع متبادلة للبيئة العالمية وسبل كسب العيش على الصعيد المحلي. وسيضمن هذا تحقيق الاستدامة، وإمكانية التكرار، والتوافق مع الأهداف الإنمائية الوطنية.

[10] استثمارات الإدارة المستدامة للغابات متضمنة هنا في إطار الإدارة المستدامة للأراضي- للاطلاع على محاور التركيز الرئيسية في إطار الإدارة المستدامة للغابات، يرجى زيارة هذا الموقع: http://www.fao.org/forestry/site/sfm/en/

ثالثا. الأهداف الإستراتيجية

الجدول 1: الأهداف الإستراتيجية لمجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي

الأهداف الإستراتيجية	الأثر المتوقع:	مؤشرات الأثر[11]	مصادر التحقق
الهدف الإستراتيجي الأول: بيئة مواتية وداعمة تضع الإدارة المستدامة للأراضي في صلب سياسات وممارسات التنمية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية الهدف الإستراتيجي الثاني: منافع متبادلة للبيئة العالمية وسبل كسب العيش على الصعيد المحلي من خلال تحفيز استثمارات الإدارة المستدامة للأراضي بهدف تحقيق أثر واسع النطاق	تراجع عام في اتجاه و/أو خطورة تدهور الأراضي	نسبة الزيادة في صافي الإنتاجية الأولية[12] وكفاءة استخدام مياه الأمطار	خرائط التقييم العالمي لتدهور الأراضي[13]، وتغير استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي[14]؛ وحصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى الوطني
	حماية وظائف وعمليات النظم الإيكولوجية، ويشمل ذلك مخزون الكربون في التربة، والنباتات، والكائنات الحية في المنطقة والمياه العذبة	نسبة زيادة مخزون الكربون (التربة والكتلة الحيوية النباتية) و/أو نسبة توافر المياه العذبة	تسهيلات الكربون، والاستشعار عن بعد فيما يتعلق بالرقم القياسي الموحد الفرق للنبات (*NDVI*)
	تراجع معدلات تعرض السكان المحليين للمخاطر المتأتية من آثار تغير المناخ	نسبة التراجع في معدلات الوفيات المترتبة على انهيار وضعف المحاصيل ونفوق الماشية	المسوحات والإحصاءات الوطنية
	تحسن سبل كسب العيش لمستخدمي الأراضي في المناطق الريفية (عادة، المفتقرون إلى الموارد)	نسبة التراجع في أعداد الأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر	الإحصاءات الاقتصادية الوطنية؛ تقارير التنمية
	تنوع مصادر التمويل اللازمة للإدارة المستدامة للأراضي	نسبة الزيادة في تنوع مصادر التمويل (على سبيل المثال، القطاع الخاص؛ وبرنامج سوق	الإحصاءات الاقتصادية الوطنية؛ تقارير التنمية

[11] سيتم التوسع وإضافة التفاصيل الأخرى على المؤشرات الواردة حصراً أثناء تنفيذ المشروع المتوسط الحجم "ضمان الأثر من الإدارة المستدامة للأراضي – وضع وتطوير نظام عالمي للمؤشرات."

[12] يتم اختيار صافي الإنتاجية الأولية كبديل لوظيفة النظم الإيكولوجية. وهي تعكس، بشكل مباشر، تحسينات الإنتاجية من جانب استثمارات الإدارة المستدامة للأراضي، وثمة استقرار في خط الأساس الخاص بها نظراً لوجود قياسات متطابقة على مدى 30 سنة من خلال الاستشعار عن بعد باستخدام الأقمار الصناعية.

[13] تقييم التدهور العالمي للتربة في الأراضي الجافة؛ جزء من مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة الممول من صندوق البيئة العالمية، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- http://lada.virtualcentre.org/pagedisplay/display.asp

[14] . مشروع تغير استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي http://www.geo.ucl.ac.be/LUCC/lucc.html

		التنمية القطري)	

5. يتمثل المقصد من الهدفين الإستراتيجيين لمجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي في تهيئة بيئة سياسات وبيئة مؤسسية تساعد على منع ومكافحة تدهور الأراضي، واتخاذ إجراءات فعالة على أرض الواقع. وتحدد المؤشرات الموضوعة على مستوى الأهداف المرجوة الآثار الأساسية المتوقعة والمنافع المستهدفة.

رابعا. مجال التركيز الإستراتيجي لعملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية

ركزت الإجراءات التدخلية، التي تم القيام بها في إطار مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي وضمن عملية التجديد الثالثة لموارد صندوق البيئة العالمية، على التنمية الموجهة للقدرات وتنفيذ الممارسات المبتكرة والمحلية الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي. وتمخضت عن هذه الأولويات حافظة متنوعة من المقترحات التي تناولت على نحو تجريبي، على سبيل المثال، نُهج الشراكات البرامجية أو آليات التمويل المستندة إلى اعتبارات السوق (على سبيل المثال، دفع مبالغ مقابل الخدمات البيئية). وبغض النظر عن السلامة الفنية لهذه المقترحات، فقد تم تقييمها في إطار مدى توافقها مع الأولويات المحددة في برامج العمل الوطني، وبرامج العمل الإقليمي، وبرامج العمل شبه الإقليمي كلما كان ذلك مناسباً. وقد تمخضت عن تحليل تم إجراؤه لحافظة العملية الثالثة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية توصيات لعملية التجديد الرابعة لتضييق نطاق الإجراءات التدخلية، ولا سيما الاستعانة بنتائج تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، والتقرير التوليفي عن التصحر.

6. ستتناول المجالات ذات الأولوية في عملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية العوامل الثلاثة المباشرة المفضية إلى تدهور النظم الإيكولوجية الأرضية التي حددها تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، وهي: تغير نمط استخدام الأراضي، واستهلاك الموارد الطبيعية، وتغيّر المناخ وستتضمن كافة المقترحات الخاصة بالمشروعات أثر تغير المناخ كجزء لا يتجزأ من التدابير الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي.

الهدف الإستراتيجي الأول: إعداد بيئة مواتية وداعمة تضع الإدارة المستدامة للأراضي في صلب سياسات وممارسات التنمية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية

7. يجري الآن التعامل، على نحو تدريجي، مع القضايا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية التي تتضمن استخدام الأراضي. وتجدر الإشارة إلى عدم التوافق بين السياسات القطاعية والأطر التنظيمية، ومن ثم غياب الوضوح فيما يتعلق بالأهداف والمقاصد الهامة والشاملة، وغياب التمويل الآمن واللازم للإدارة المستدامة للأراضي. ونجد أن مشكلة تدهور الأراضي مستفحلة وجد خطيرة في البلدان التي لا تدخل قضايا التنمية فيها في صلب سياسات وممارسات التنمية، والتي تغيب فيها أيضاً القدرات المؤسسية الكافية. ولا تعتبر قضايا الفقر والمرض التي تؤثر على الرفاهية نتاجاً لتدهور الأراضي الذي من صنع الإنسان فحسب، ولكنها أيضاً تمثل عوامل مفضية إلى مزيد من التدهور. ومن ثم فإن إصلاح السياسات يمثل أولوية.

8. يتناول هذا الهدف الإستراتيجي البيئة الداعمة لنُهج المناظر الطبيعية التي تتضمن مبادئ النظم الإيكولوجية الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، كما يسعى أيضاً إلى بناء قدرات مؤسسية لتحقيق الإدارة المتكاملة في المناظر الطبيعية الأوسع نطاقاً. ويمثل هذا وذاك أساسيات للإجراءات التدخلية الفعالة الرامية إلى منع ومكافحة تدهور الأراضي.

9. يتمثل نطاق هذا الهدف الإستراتيجي في تشجيع إصلاح السياسات وبناء الكفاءات والقدرات اللازمة للإدارة المستدامة للأراضي في البلدان التي تتسم فيها العوامل المفضية إلى تدهور الأراضي بالقوة، والتي يكون فيها الفقراء والمستضعفون هم أكثر الفئات تضرراً.

10. *تتضمن النواتج المتوقعة:*

(أ) المساندة التامة للإدارة المستدامة للأراضي من جانب الأطر الخاصة بالسياسات والأطر التنظيمية والتخطيطية (على سبيل المثال، السياسات والبرامج المؤسسية، وحق حيازة الأراضي والحق في المياه، والحوافز الأخرى).

(ب) توفير القدرات اللازمة للمؤسسات لمساندة الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد المحلي، والوطني، وما دون الوطني. وتوفير القدرات اللازمة للمؤسسات الإقليمية والعابرة للحدود لتناول وتشجيع إدارة الموارد العابرة للحدود (على سبيل المثال، تعزيز قدرات التدريب، والتعليم، والرصد، والأبحاث والتوسع فيها لتشمل النظام الإيكولوجي والنُهج المتكاملة الأخرى).

(ج) تيسير سبل الوصول إلى التمويل المستدام اللازم للإدارة المستدامة للأراضي (على سبيل المثال خطط التمويل السليم والمستدام من خلال موازنات القطاعات الوطنية، والدفع مقابل الخدمات البيئية، وتيسير سبل الوصول إلى خطط الائتمان الصغير).

11. ترتيب البلدان حسب الأولويات وفقاً للاحتياجات التي يتم تحديدها من خلال تحليل العوامل المفضية إلى تدهور الأراضي وآثار ذلك– مثل أنواع وأنماط التدهور القائمة، واستخدام الأراضي، والفقر والرفاهية، والتعرض لمخاطر تغير المناخ (انظر ملحق الخريطة للتعرف على الأوضاع الجغرافية للمؤشرات الأساسية). وثمة شرط مسبق يتمثل في وجود مؤسسات ذات ولايات واختصاصات وطنية وإقليمية فيما يتعلق بإدارة موارد الأراضي، ويتضمن ذلك تقديم الخدمات مثل التدريب والأبحاث. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات صندوق البيئة العالمية تسعى إلى تمكين هذه المؤسسات من أسباب القوة لإنجاز المنوط بها في إطار ولاياتها واختصاصاتها وذلك بوضع الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات في صلب السياسات العامة، وكذلك من خلال بناء القدرات.

الهدف الإستراتيجي الثاني: النهوض بالاستثمارات التي تستهدف الإدارة المستدامة للأراضي والتي تحقق منافع متبادلة للبيئة العالمية وسبل كسب العيش على الصعيد المحلي

12. من خلال هذا الهدف الإستراتيجي يتم وضع أولويات لهذه المجالات حالما تتسم الاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي بفاعلية التكلفة من حيث تحقيق منافع متبادلة للبيئة العالمية وسبل كسب العيش على الصعيد المحلي. وتتمثل الاستثمارات الأكثر فعالية من حيث التكاليف في تكرار المبادرات التي ثبُتت جدواها والجاهزة للشروع فيها على نطاق واسع حالما تضمن المنافع الملموسة، المحققة للسكان المحليين فيما يتعلق بسبل كسب العيش، أن هذه المبادرات تتسم بالاستدامة. ويتم ذلك في إطار توافق مع إرشادات الاتفاقيات[15] والمنتديات ذات الصلة، ووفقاً للفهم العلمي الحالي للمنافع القابلة للتحقيق من خلال النُهج المتكاملة. وجدير بالذكر أن الجهود الدؤوبة في إطار الأهداف الأخرى لمجال التركيز تلقى تشجيعاً، ويتضمن ذلك: التكيّف مع تغير المناخ، وصون التنوع البيولوجي في مناطق الإنتاج، والحد من التلوث وترسيبات المسطحات المائية الدولية.

13. ويتضمن هذا النطاق إجراءات ذات منافع متبادلة ومشتركة لكل من البيئة العالمية والسكان المحليين من خلال اعتماد أفضل الممارسات لمكافحة ومنع تدهور الأراضي، وإدخال التحسينات القابلة للقياس في عملية تقديم سلع وخدمات النظام الإيكولوجي.

14. *تتضمن النواتج المتوقعة:*

(أ) تطبيق وتعميم منهجي واسع النطاق لأنظمة الإدارة المستدامة للزراعة المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية والغابات

(ب) استفادة المجتمعات المحلية من تطبيق وتعميم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي

(ج) تحقيق التمويل المستدام للنُهج المتكاملة إزاء الإدارة المستدامة للأراضي

15. يعتبر وجود بيئة داعمة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي على المستوى المحلي و/أو الوطني شرطاً أساسياً. ويتعين وجود مؤسسات وسياسات أساسية على أرض الواقع للتعامل مع النُهج المتكاملة إزاء إدارة موارد الأراضي. كما يتعين أيضاً عرض النتائج الإيجابية المتأتية من البراهين والاختبارات التجريبية السابقة أو الجارية لأنظمة الإدارة المستدامة للزراعة المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، والرعي، و/أو الغابات.

خامساً. الموضوعات ذات الأولوية والمناطق الإيكولوجية الزراعية في مجال التركيز

16. ستتضمن استثمارات صندوق البيئة العالمية في مجال التركيز ما يلي: أ) مشروعات وبرامج تستهدف المناطق الإيكولوجية الزراعية البالغة الأهمية؛ و ب) النُهج المبتكرة إزاء الإدارة المستدامة للأراضي التي من شأنها إحاطة صندوق

---

[15] إعلان بون- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: يشدد هذا الإعلان على دور المشروعات في مكافحة تدهور الأراضي "كأدوات مهمة لتشجيع التنمية المستدامة مع التركيز بصورة واضحة على تخفيض أعداد الفقراء وعلى الحماية الطويلة الأجل للأنظمة الإيكولوجية في البلدان المتضررة والمتأثرة." http://www.unccd.int/cop/officialdocs/cop4/pdf/3add9(b)eng.pdf

البيئة العالمية علماً بأولويات خارج نطاق العملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق، ويشدد هذا الحصر الإيضاحي لأنواع الإجراءات التدخلية على الروابط بين مجالات التركيز التي ستحقق منافع بيئية عالمية في سياق التنمية المستدامة.

17. تتضمن المناطق الإيكولوجية الزراعية عالية الأولوية:

(أ) **القاحلة وشبه القاحلة:** قضايا تتعلق بأراضي زراعية ورعوية، والاستخدامات المختلطة للأراضي، وتجميع مياه الأمطار، والري على نطاق صغير، والنظم الرعوية، والمعارف التقليدية والمحلية (التداخل مع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي على الأراضي الجافة وحمايته، والاستخدام المستدام للمياه الجوفية، والتعرض لمخاطر تغير المناخ وتقلبه).

(ب) **المناطق شبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة والمعتدلة:** غابات مختلطة، وأراضي رعوية ومحاصيل، ويتضمن ذلك الزراعة القائمة على حد الكفاف واستخدام الموارد الخشبية وغير الخشبية، والتفاعل مع الحياة البرية (التداخل مع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحمايته، والإدارة المستدامة للغابات، والتعرض لمخاطر تغير المناخ وتقلبه).

(ج) **مناطق الجبال ومستجمعات المياه في الأراضي المرتفعة:** يتضمن ذلك إدارة الموارد الطبيعية لحماية مصادر المياه والموائل، والمجتمعات المحلية في المناطق الجبلية (التداخل مع حماية مسطحات المياه الدولية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحمايته، والإدارة المستدامة للغابات، والتعرض لمخاطر تغير المناخ وتقلبه).

(د) **حواف الغابات الرطبة:** مزيج من الغابات/أراضي الأشجار في نطاق أوسع من المناظر الطبيعية، ويتضمن ذلك إنتاج المحاصيل والماشية، وحماية التنوع البيولوجي على حواف الغابات، وإدارة الخث والتربة الحمضية التي تعرضت بشدة للتعرية (التداخل مع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحمايته، والإدارة المستدامة للغابات، والتعرض لمخاطر تغير المناخ وتقلبه).

(ه) **المناطق شبه الرطبة وشبه المدارية:** المناطق الزراعية البعلية، ويتضمن ذلك قضايا تتعلق بخصوبة التربة، وحماية التربة من التآكل، والاستخدام المستدام للمياه الجوفية (التداخل مع تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والنواحي الخاصة بالمياه الدولية)

18. لتفادي التداخل في الولايات والصلاحيات الذي من شأنه إهدار الموارد، وبغية الاستفادة من المزايا المقارنة للمنظمات و/أو مجالات التركيز الأخرى لصندوق البيئة العالمية، فإن الإجراءات التدخلية التالية لن تحظى بأولوية التمويل في مجال تركيز صندوق البيئة العالمية الخاص بتدهور الأراضي، وهي:

(أ) تطوير، واختبار، واعتماد صلاحية تكنولوجيات الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة تدهور الأراضي.

السبب: لنظام المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ميزة مقارنة في هذه النوعية من الأنشطة. وسيكون هناك سعي للتوصل إلى تعاون قوي في هذا الشأن.

(ب) التقييم الذي لا يرتبط بالفهم والاستخدام في سياق تحقيق أثر أوسع نطاقاً.
السبب: تتمتع وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، أو منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بميزة تنافسية في فهم مثل هذه التقييمات في إطار خطط أعمالها.

(ج) الغابات المزروعة وحماية الغابات الممتلئة.
السبب: سيتم تناول حماية وإدارة الغابات الممتلئة من خلال مجال تركيز صندوق البيئة العالمية الخاص بالتنوع البيولوجي.

(د) الحراجة الزراعة وإدارة الغابات إن لم تكن تُدار في إطار المناظر الطبيعية الأوسع نطاقاً.
السبب: الحراجة الزراعة وإدارة الغابات مجالان لهما ميزة تنافسية بالنسبة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، وخاصة المركز العالمي للحراجة الزراعية (ICRAF)، ومركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، والفاو.

(ه) استعادة وإدارة المناطق الساحلية.
السبب: سيتم تناول هذا الموضوع من خلال مجالي تركيز صندوق البيئة العالمية الخاصين بالتنوع البيولوجي، والمياه الدولية.

(و) إدارة الكوارث والتلوث، بما في ذلك التعامل مع انتشار الألغام.
السبب: قامت الوكالات المنفذة لصندوق البيئة العالمية كالبنك الدولي، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحصر هذه الأنشطة في نطاق خطط أعمالها. كما قامت منظمات أخرى خلاف وكالات صندوق البيئة العالمية بتوجيه ولاياتها واختصاصاتها للاستجابة السريعة للكوارث. وسيتم تمويل الأنشطة المؤهلة للاستفادة من المنح التي يقدمها صندوق البيئة العالمية ذات الصلة بالتلوث، في الأساس، من خلال مجال تركيز الصندوق الخاص بالمياه الدولية.

(ز) استعادة وإدارة الأراضي الرطبة، ما لم يكن ذلك ذا صلة بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.
السبب: سيتم تناول هذا الموضوع من خلال مجالي تركيز صندوق البيئة العالمية الخاصين بالتنوع البيولوجي، والمياه الدولية.

(ح) الزراعة المروية واسعة النطاق، ما لم يكن ذلك ذا صلة بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.
السبب: سيتم تناول هذا الموضوع من خلال مجال تركيز صندوق البيئة العالمية الخاص بالمياه الدولية إذا كانت المنافسة من أجل الموارد المائية والصراعات ذات الصلة تمثل نقطة خلاف. نظراً للتخصيص

المحدود لمجال صندوق البيئة العالمية الخاص بتدهور الأراضي، لن يتم تمويل الأنشطة ذات الصلة بالاستثمارات المباشرة في الزراعة المروية واسعة النطاق من خلال الصندوق.

سادسا. البرامج الإستراتيجية المقترحة للتمويل من صندوق البيئة العالمية

20. نظراً لأن موارد التمويل في العملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق محدودة، فإن إستراتيجية مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي تحدد ثلاثة برامج إستراتيجية فقط: وتتمثل هذه البرامج الإستراتيجية فيما يلي:

أ. مساندة الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي الرعوية

ب. مساندة الإدارة المستدامة للغابات في مناطق الإنتاج

ج. الاستثمار في النُهج الابتكارية في مجال الإدارة المستدامة للأراضي

البرنامج الإستراتيجي الأول: مساندة الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي الرعوية

21. *يتضمن هذا البرنامج ثلاثة عناصر:*

(أ) ***إدارة الأراضي الجافة في مناطق المنافسة الشديدة على موارد الأراضي:*** يركز هذا العنصر على المناطق الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة التي تعاني نظمها الإيكولوجية من أخطار كبيرة حيث يواجه الرعاة، وممارسو الأنشطة الزراعية، ومستخدمو الموارد الآخرون منافسة متزايدة على موارد الأراضي. ويتمثل العائق الأكبر في هذه المناطق في انخفاض الإنتاجية الأولية، مما يؤدي إما إلى الإفراط في الاستغلال أو الاستغلال على نحو أقل من المطلوب وهجر هذه الموارد. غير أن ثمة تبايناً فيما يتعلق بالبيئة المواتية الداعمة لأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي حسب البلد المعني، حيث تواجه المؤسسات صعوبات، في الغالب، تتعلق بالتصدي للقضايا الشاملة لعدة قطاعات بطريقة متكاملة. وقد شهدت النظم الإيكولوجي في هذه المناطق أخطاراً جسيمة وتدهوراً هائلاً، مما يتطلب النهوض بالاستثمارات الموجهة للإدارة المستدامة للأراضي. وتتمثل الأولويات الإقليمية لهذا العنصر في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل في أفريقيا، والأراضي الجافة في آسيا (بما في ذلك إيران ومنغوليا)، والشرق الأوسط.

(ب) ***إدارة الاستخدامات المختلطة للأراضي شبه القاحلة إلى الأراضي شبه الرطبة في المناطق المعرضة لتآكل شديد للتربة، وفقدان خصوبة التربة.*** يركز هذا العنصر على حماية الأراضي العشبية التي تتميز بالتنوع البيولوجي، *والسافانا*، والأنظمة الإيكولوجية على النمط السائد في منطقة *سيرادو* التي تساند أعداداً كبيرة من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة المفتقرين إلى الموارد. أما القضايا الأساسية

في هذه المناطق فتتمثل في استخدام الأراضي وملكية المناظر الطبيعية بصورة مجزأة للغاية نظراً للكثافة السكانية العالية. وغالباً ما تتصف البيئة المواتية الداعمة لأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي بالضعف، غير أن ثمة تبايناً واسع النطاق من بلد إلى آخر. فبعض البلدان لديها القدرات المؤسسية والخبرات المهنية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الشاملة لعدة قطاعات التي تتداخل فيها عناصر المناظر الطبيعية مثل المياه، والتربة، والأراضي العشبية، والحياة البرية، وأراضي الأشجار، وكثير من البلدان الأخرى لا تتمتع بذلك. وتتمثل الأولويات الإقليمية لهذا العنصر في المناطق شبه القاحلة في أفريقيا (منطقة الساحل الأفريقي ــ السوداني، والمناطق السودانية)، إضافة إلى الأراضي العشبية التي بها غابات أشجار في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

(ج) ***الإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية في المناطق الجبلية:*** يركز هذا العنصر على حماية الأنظمة الإيكولوجية في المناطق الجبلية والمناظر الطبيعية التي تمثل أهمية اجتماعية واقتصادية وبيئية. وتتضمن القضايا ذات الصلة حماية مصادر المياه، ومنع تآكل التربة، والإدارة المستدامة للأراضي ومستجمعات المياه، واستقرار أنظمة المحاصيل والأنظمة الرعوية والحرجية. ويتعين تناول القضايا ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، والتكيّف مع تغير المناخ، وحماية المسطحات المائية الدولية بطريقة متكاملة. وتتمثل الأولويات الإقليمية لهذا العنصر في سفوح الجبال والأراضي المرتفعة في شرق وشمال أفريقيا، والأنديز، والقوقاز، وهندو كوش – هيمالايا.

البرنامج الإستراتيجي الثاني: مساندة الإدارة المستدامة للغابات في مناطق الإنتاج

22. سيساند هذا البرنامج نهج المناظر الطبيعية إزاء إدارة أراضي الأشجار، وحواف الغابات الرطبة، والحد من تفتيت الغابات. وستقدم المساندة أثناء العملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق لتحقيق ما يلي: أ) تعزيز السياسات الوطنية المواتية والداعمة والبيئة المؤسسية لإدارة الموارد الحرجية وموارد أراضي الأشجار في مناطق الإنتاج الأوسع نطاقاً؛ و ب) تحديد السياسات بهدف تفادي تدهور أراضي الأشجار، وحواف الغابات، والحيلولة دون إحداث مزيد من التفتيت للغابات والذي يرجع السبب الرئيسي فيه إلى التوسع في أنشطة الأراضي الزراعية والأنشطة الرعوية، وتفادي الحصول غير المستدام على حطب الوقود؛ و ج) وتكرار الممارسات الناجحة للإدارة المستدامة للغابات في المناظر الطبيعية الأوسع نطاقاً لاستعادة سلامة الأنظمة الإيكولوجية للغابات. أما الأولوية فتولى للأنظمة الإيكولوجية الخاصة بغابات *السافانا/السيرادو*، *والميومبو*، والغابات المفتتة، وحواف الغابات الرطبة. وفي هذا البرنامج ربما تطفو على السطح قضايا ذات صلة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي في الأنظمة الإيكولوجية الحرجية والخاصة بأراضي الأشجار. وتتمثل الأولويات الإقليمية لهذا العنصر في : الحواف والمناطق الحاجزة لحوضي الكونغو والأمازون؛ وجنوب شرق آسيا؛ والغابات الجافة والجبلية في أمريكا الوسطى؛ ومنطقة الشوكو في أمريكا الجنوبية.

البرنامج الإستراتيجي الثالث: الاستثمار في النُهج المبتكرة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي

23. سيركز هذا البرنامج على تهيئة المعارف العلمية والفنية الجديدة بشأن القضايا الأخذة في الظهور بهدف تيسير المناقشات الخاصة بالإستراتيجيات المستقبلية فيما يتعلق بعملية التجديد الخامسة لموارد صندوق البيئة العالمية، وكذلك تعزيز عمليات الصندوق في مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي. وفي هذا الشأن تم تحديد محاور التركيز الرئيسية التالية:

(أ) تقييم أنواع أنظمة الحوافز أو الأنظمة الضريبية لاسترداد أو إعادة استثمار ريع إيجار موارد الأراضي وتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي.

(ب) تقدير وتقييم الشواهد الأخذة في الظهور بشأن الروابط بين ضمان الحيازة، والإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية.

(ج) إدارة استخدامات الأراضي، وتغير استخدامات الأراضي والحراجة كوسيلة لحماية مخزون الكربون، وتفادي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالمشاركة فيما بين مجالات التركيز الخاصة بالتنوع البيولوجي/تغير المناخ/تدهور الأراضي)

(د) وضع معايير الاستدامة، ومعايير إصدار شهادات التصديق الطوعية للإنتاج المستدام للكتلة الحيوية (بالمشاركة بين مجالات التركيز الخاصة بالتنوع البيولوجي/تغير المناخ/تدهور الأراضي)

الجدول 2: ملخص للبرامج الإستراتيجية لعملية التجديد الرابعة لموارد صندوق البيئة العالمية

البرنامج الإستراتيجي	النواتج المتوقعة للبرامج (للاطلاع على الأثر المتوقع، انظر جدول 1)	مؤشرات نواتج البرامج (للاطلاع على مؤشرات الأثر، انظر جدول 1)
1. **مساندة الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي الرعوية**	في المناطق التي تشهد إجراءات تدخلية، تتم تهيئة بيئة مواتية داعمة للإدارة المستدامة لإنتاج المحاصيل البعلية، والأراضي الرعوية، وتتم إدارة الموارد الطبيعية (على سبيل المثال، الغابات في المناطق الجافة، والمياه، والطاقة) بطريقة متكاملة.	في البلدان الشريكة: • لكل بلد شريك سياسات جديدة مواءمة لكل نمط من الأنماط الرئيسية لاستخدام الأراضي (على سبيل المثال، الزراعة، والماشية) و/أو قيام هذا البلد باعتماد سياسات وطنية خاصة باستخدام الأراضي • نسبة برامج الإرشاد المقدمة من المؤسسات الرئيسية تعكس مبادئ ومفاهيم الأنظمة الإيكولوجية • نسبة الزيادة في المشروعات المشتركة بين المؤسسات المتخصصة • نسبة الزيادة في تخصيص الموارد للوزارات القطاعية التي تتعامل مع الموارد الطبيعية • توافر سبل الحصول على تسهيلات ائتمانية و/أو توافر الصناديق الدوارة، في المناطق الريفية، المتاحة لمستخدمي الأراضي في المناطق الريفية بالصافي أو بالنسبة للفرد • نسبة الزيادة في المناطق التي يتم فيها تطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي

البرنامج الإستراتيجي	النواتج المتوقعة للبرامج (للاطلاع على الأثر المتوقع، انظر جدول 1)	مؤشرات نواتج البرامج (للاطلاع على مؤشرات الأثر، انظر جدول 1)
2. **مساندة الإدارة المستدامة للغابات في مناطق الإنتاج**	تتم إدارة الموارد الحرجية في حواف الغابات الرطبة، والغابات المفتتة، وموارد أراضي الأشجار في الأنظمة الإيكولوجية شبه القاحلة وشبه الرطبة- بصورة مستدامة في إطار المناظر الطبيعية الأوسع نطاقاً.	<u>في البلدان الشريكة:</u> • يعتمد كل بلد شريك سياسات جديدة مواءمة للإدارة المستدامة للغابات و/أو سياسات وطنية خاصة باستخدام الأراضي • نسبة برامج الإرشاد المقدمة من المؤسسات الرئيسية تعكس مبادئ ومفاهيم الأنظمة الإيكولوجية في إدارة المناظر الطبيعية الأوسع نطاقاً، ويتضمن ذلك الموارد الحرجية (موارد الغابات) وموارد أراضي الأشجار • نسبة الزيادة في تخصيص الموارد للوزارات القطاعية التي تتعامل مع الموارد الحرجية، وموارد أراضي الأشجار • نسبة الزيادة في توافر سبل الحصول على تسهيلات ائتمانية و/أو توافر الصناديق الدوارة، في المناطق الريفية، المتاحة لمستخدمي الأراضي المعتمدين على الغابات و أراضي الأشجار بالصافي أو بالنسبة للفرد • نسبة الزيادة في المناطق التي يتم فيها تطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات
3. **الاستثمار في النُهج الجديدة والمبتكرة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي**	تعزيز المعارف العلمية والفنية الجديدة بشأن القضايا الآخذة في الظهور، وتيسير المناقشات الخاصة بإستراتيجيات عملية التجديد الخامسة لموارد صندوق البيئة العالمية، وتعزيز عمليات الصندوق في مجال التركيز هذا	• المعارف العلمية والفنية الجديدة تساند وتدعم المناقشات الخاصة بإستراتيجيات عملية التجديد الخامسة لموارد صندوق البيئة العالمية • نسبة تصاميم المشروعات التي سيتم تمويلها في عملية التجديد الخامسة لموارد صندوق البيئة العالمية تعكس المعارف العلمية والفنية الجديدة • المعارف الجديدة تعزز نسبة (%) المشروعات الممولة في إطار عملية التجديد الرابعة لموارد الصندوق من حيث الإعداد والتنفيذ

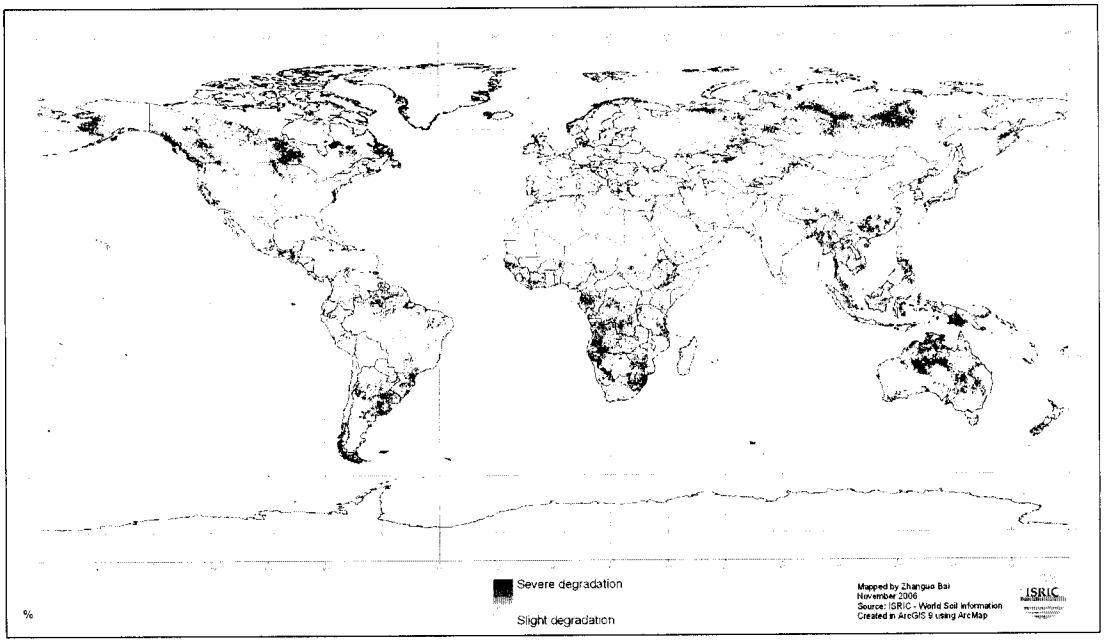

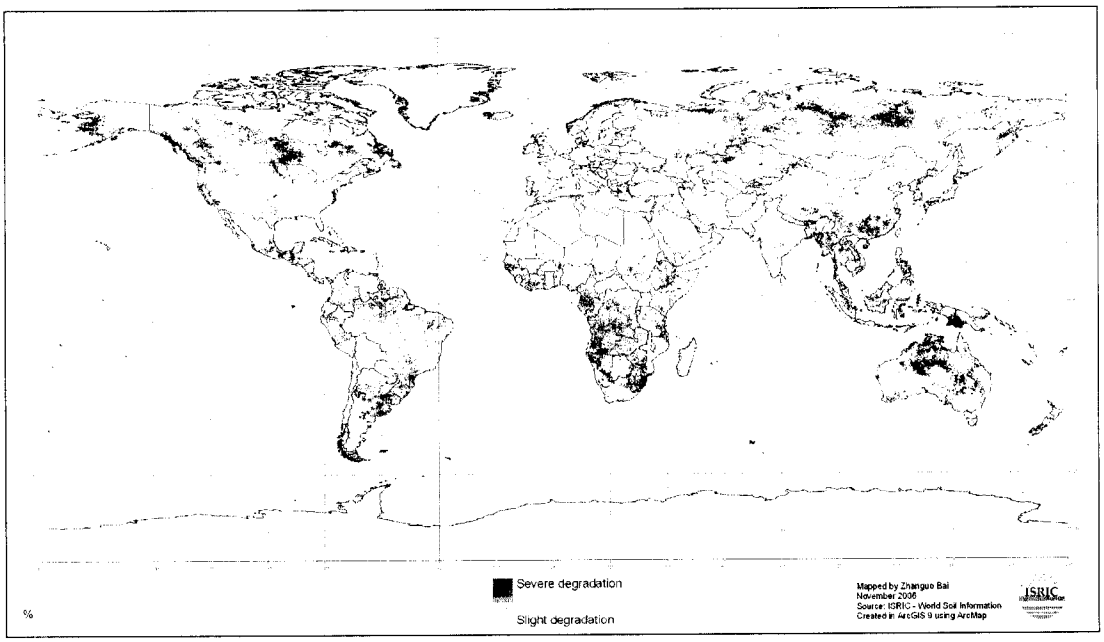

2. الغطاء الأرضي العالمي 2002 (مركز الأبحاث المشتركة التابع للاتحاد الأوروبي 2000)

تعرض الخريطة تقييماً للغطاء الأرضي في عام 2000، وتبين أنواع الغطاء الأرضي عند درجة وضوح مقدارها 1 كيلومتر، مبينة على الخريطة بناءً على شرح صور مأخوذة بالأقمار الصناعية. ويجوز استخدام هذه الخريطة للمقارنة مع خريطة التدهور العالمي للأراضي – لتقييم أنواع الغطاء الأرضي الأكثر تأثراً بتدهور الأراضي.

ويمكننا، في إطار الاستفاضة في ذلك، أن نحدد أكثرها تعرضاً للمخاطر. وتستخدم أنواع الغطاء الأرضي كبدائل لأنماط استخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية.

Global land cover (GLC 2000)

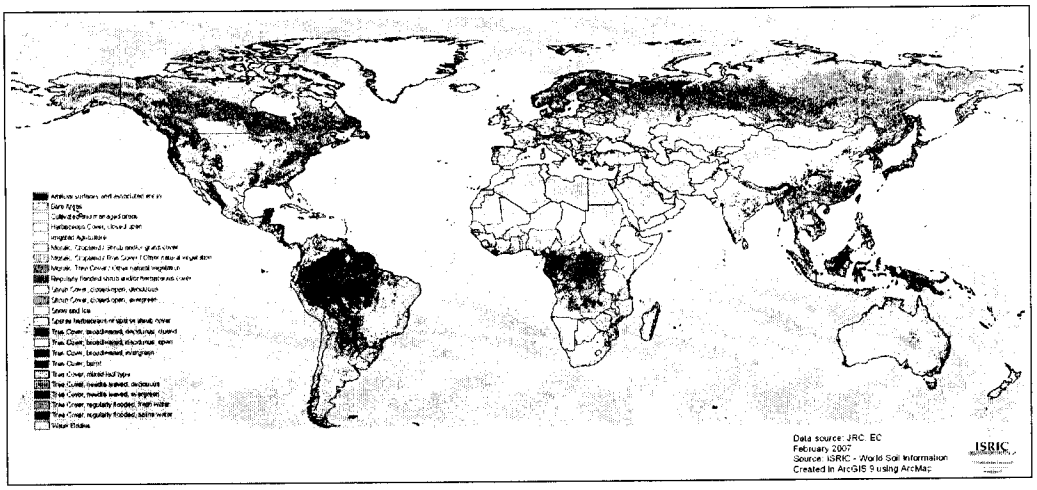

3. الفقر: تفشي سوء التغذية عند الأطفال (جامعة كولومبيا، 2003)

تعرض الخريطة تفشي سوء التغذية عن الأطفال كمؤشر للفقر. ويعتبر الطفل ناقص الوزن إذا كان معدل الوزن قياساً إلى العمر (weight-for-age z-scores) أكثر من انحرافين معياريين دون الوسيط الخاص بالمجموعة المعيارية المرجعية الدولية للمنظمة الكاثوليكية الوطنية للخدمات الصحية، ومنظمة الصحة العالمية. ويجوز استخدام الخريطة لوضع الأولويات الخاصة بالإجراءات التدخلية بشأن المشروعات المقترحة، وتحديد المناطق التي يرتبط فيها تدهور الأراضي بالفقر ارتباطاً وثيقاً- ومن ثم، يتعين تناولهما في آن واحد.

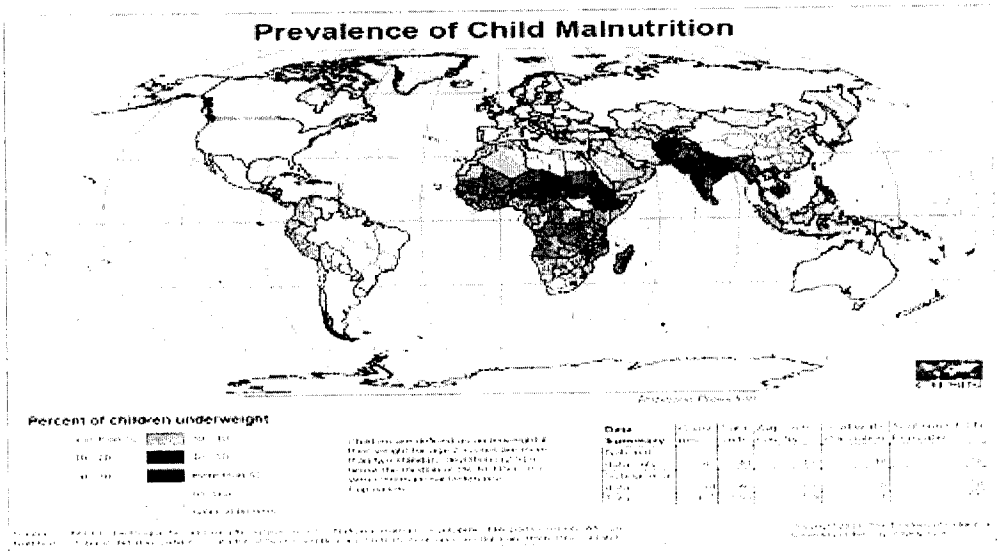

4. التوزيع العالمي لمعدلات التعرض لمخاطر الاضطرابات البيئية (مجموعة الشبكات الدولية لمعلومات علوم الأرض، ومراكز القانون والسياسات البيئية في جامعة ييل)

تعرض الخريطة معدلات متباينة لتعرض الناس لمخاطر الاضطرابات البيئية. ويعتبر مؤشر مدى تعرض الإنسان للمخاطر أحد المقاييس الخمسة الأساسية لمؤشر الاستدامة البيئية. والهدف من هذا العنصر هو قياس التفاعل بين الإنسان وبيئته مع التركيز على كيفية تأثر سبل كسب العيش والرزق لبني البشر من جراء التغيرات البيئية.

ويجوز استخدام الخريطة لتحديد المناطق التي يكون فيها الناس على درجة شديدة من الحساسية إزاء التغيرات البيئية وأقل استعداداً لاستيعابها. ويجوز استخدام الخريطة لوضع الأولويات الخاصة بالإجراءات التدخلية المقترحة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي للحد من معدلات تعرض الريفيين للاضطرابات البيئية مثل تدهور الأراضي.

PEOPLE VULNEARABILE TO ENVIRONMENTAL DISTURBANCES

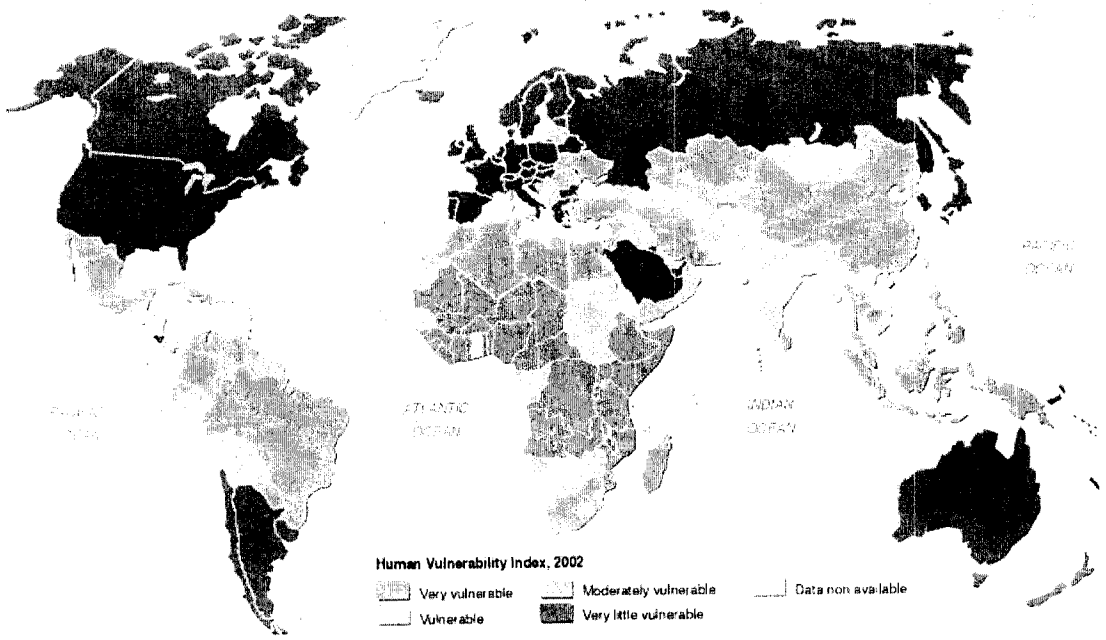

Note: The Human Vulnerability Index is one of the five key measurements of the Environmental Sustainability Index (ESI). This component seeks to measure the interaction between humans and their environment, with a focus on how human livelihoods are affected by environmental changes. The map shows that the least vulnerable population is the one living in developed countries which contribute the most to environmental degradatio. Population from rich countries is much better prepared to absorb these environmental changes than the people living in developing countries which remain very sensitive to environmental disturbances as long as they do not meet the basic needs.

Source: *2002 Environmental Sustainability Index Report*, Center for International Earth Science Information Network (CIESIN), and Yale Center for Environmental Law and Policy

.5معدلات التوزيع العالمي للتعرض لمخاطر تغير المناخ (جامعة ويسليان، وجامعة كولومبيا، 2006)

تعرض هذه الخريطة مؤشر التعرض لمخاطر تغير المناخ الذي يتضمن المؤشرات الوطنية الخاصة بكل من درجة التعرض للمخاطر والحساسية إزاء هذه المخاطر. وترتبط هذه المؤشرات بمتوسط التغير السنوي في درجات الحرارة في عام 2100 المعادل لما يبلغ 3.3 درجة مئوية محسوباً وفقاً لسيناريو الانبعاثات عند مستوى يبلغ (A2-550) جزءاً في المليون (تصور متفاءل) مع حساسية للمناخ تعادل 5.5 درجة مئوية (قيمة عالية) وقد تم تجميع الآثار المرتقبة لهذا التغير في هذه المؤشرات. ويتراوح نطاق التعرض للمخاطر ما بين الاعتدال إلى الشدة. ويجوز استخدام الخريطة لتحديد المناطق التي قد تتعرض مستقبلاً لمخاطر تدهور الأراضي بسبب آثار تغير المناخ. وتجدر الإشارة إلى أن إجراء مقارنة مع خريطة التدهور العالمي للأراضي من الممكن أن يساعدنا في تعيين، على وجه التحديد، المناطق غير المعرضة لمخاطر الآن، ولكنها قد تتأثر بصورة كبيرة بتدهور الأراضي في المستقبل القريب، ومن ثم يتم اتخاذ الإجراءات الوقائية.